التقرير الربع سنوي
الربع الثالث ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية.
يسمح للصندوق أيضاً الاستثمار في أذون الخزانة و سندات الخزانة وسندات الشركات و سندات التوريق و الودائع.

الاكتتاب/الاسترداد

يقدم الصندوق اكتتابات يومية للمستثمرين.
يقدم الصندوق استردادت أسبوعية للمستثمرين.
يتم تحديد سعر الوثيقة في آخر يوم عمل مصرفي من كل أسبوع.
الحد الأدني للاكتتاب هو ٥ وثيقة استثمارية.

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	أبريل ٢٠٠٨
سعر الوثيقة ج.م	٧٧,١٣ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٦١٧,٢٧ ج.م.
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٥١٢٢٩٤١

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر
بداية الإدارة بواسطة المجموعة المالية هيرميس	يوليو ٢٠١٣

بيانات التواصل

البنك الزراعي المصري	
تليفون	+٢٠٢-٢٧٩٤٢٤٧١
فاكس	+٢٠٢-٢٧٩٤٨١٩٣
العنوان الالكتروني	https://www.abe.com.eg/

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثالث ٢٠٢٦	٤,٣%
العائد منذ بداية العام	٢٦,١%
٢٠٢٥	٤٠,٨٩%
٢٠٢٤	٢٩,٩%
منذ ٥ سنوات	٣٣٨,٠%
منذ التأسيس	١١٨٧,٢%

توزيع الأصول

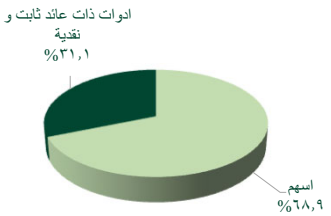

الاداء

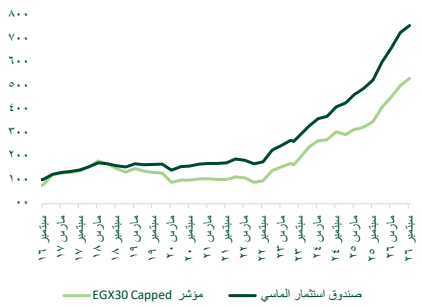

تحليل السوق

سوق الأسهم المصرية

- ارتفع السوق المصري بنسبة ٢.٨% خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، لترتفع بذلك مكاسبه منذ بداية العام إلى ٢٤.١%. إلا أننا نشير إلى أن الجنيه المصري فقد نحو ٨.٢% من قيمته منذ بداية العام، مما أدى إلى تقليص مكاسب السوق إلى ١٣.٩% فقط عند احتسابها بالدولار الأمريكي.
- ونشير إلى أن أرباح الشركات ارتفعت بنسبة ٣١.٤% خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، إلا أننا نتوقع تباطؤ معدل نمو الأرباح إلى نحو ٢٠–٢٥% خلال العام بأكمله، وهو ما يشير إلى أن أداء سوق الأسهم جاء متماشيًا بصورة عامة مع معدلات نمو أرباح الشركات.
- وعلى الرغم من الأداء الإيجابي للسوق، فإننا نلاحظ أن الارتفاعات كانت مدفوعة بصورة رئيسية بأسهم الشركات الصغيرة، وليس الشركات الكبرى، التي تأثرت سلبًا بتخارج الاستثمارات الأجنبية من الأسواق الناشئة.
- ويتضح ذلك من خلال ارتفاع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية EGX30 بنسبة ١٧.٧% خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠٢٦، في حين تراجع مؤشر EGX70بنسبة ٦.٣% خلال الفترة نفسها. إلا أنه مع اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، بدأ المستثمرون الأجانب في تقليص استثماراتهم في السوق المصري، في حين تزايدت هيمنة المستثمرين الأفراد على نشاط التداول. وقد أدى هذا التحول إلى ارتفاع مؤشر EGX70 بنسبة ٥١.٥% خلال الفترة من مارس إلى سبتمبر ٢٠٢٦، مقارنة بارتفاع محدود بلغ ٥.٤% فقط لمؤشرEGX30 خلال الفترة نفسها.
- ويتداول السوق المصري حاليًا عند مضاعف ربحية متوقع لعام ٢٠٢٦ يبلغ ٩.٦ مرة، وهو مستوى يكاد يتطابق مع متوسطه التاريخي. ونتوقع أن يتحرك السوق في نطاق عرضي خلال الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٦، قبل أن يسجل ارتفاعًا يتراوح بين ٢٥% و٣٠% خلال عام ٢٠٢٧، مدعومًا بتوقعاتنا لنمو أرباح الشركات، مع افتراض استمرار مضاعفات التقييم عند مستوياتها الحالية.
- وأخيرًا، نلاحظ أنه حتى داخل مؤشر EGX30، فإن الأداء المتفوق جاء مدفوعًا بصورة رئيسية بأسهم الشركات ذات القيمة السوقية الأصغر نسبيًا، وليس الشركات الكبرى، فإننا نتوقع أن تتركز مكاسب السوق خلال الفترة المقبلة بصورة أكبر في أسهم الشركات الكبرى، في ضوء أدائها النسبي الأضعف خلال عام ٢٠٢٦، إلى جانب التوقعات القوية لنمو أرباحها خلال عام ٢٠٢٧.

السوق:

- شهدت الحرب الأمريكية/الإسرائيلية على إيران تصعيدًا مجددًا خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦، مع تجدد الضربات في محيط مضيق هرمز في أوائل سبتمبر. وارتفع سعر خام برنت من مستويات تتراوح بين أوائل ومنتصف ٨٠ دولارًا للبرميل في يوليو إلى ذروة بلغت نحو ١٠٩ دولارات للبرميل، قبل أن ينهي الربع بالقرب من مستوى ١٠٢ دولار للبرميل. وأسهمت الجهود الدبلوماسية في أواخر سبتمبر وتعافي تدفقات صادرات النفط الخام في تراجع الأسعار عن مستوياتها المرتفعة، إلا أن المخاطر الجيوسياسية لا تزال شديدة التقلب وغير واضحة.
- تراجع الجنيه المصري عن جزء من مكاسبه خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، حيث تحرك من أدنى مستوى له عند ٤٨.٨١ جنيهًا للدولار في أوائل يوليو إلى نحو ٥٢.٣ جنيهًا للدولار بنهاية الربع الثالث، بالتزامن مع تحول المستثمرين الأجانب إلى صافي بائعين لأذون الخزانة خلال سبتمبر.
- على الرغم من استئناف البنك المركزي المصري لدورة خفض أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في فبراير ٢٠٢٦، لتصل إجمالي التخفيضات إلى ٨٢٥ نقطة أساس منذ بدء المرحلة في عام ٢٠٢٥، إلا أنه يعيد حاليًا تقييم توجهاته للسياسة النقدية في ضوء الحرب على إيران. وأبقى البنك المركزي المصري أسعار الفائدة دون تغيير للاجتماع الخامس على التوالي في سبتمبر، ومن المتوقع أن يحافظ على استقرار أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة إلى حين اتضاح مسار الصراع، في ظل الضغوط التضخمية المتزايدة. وتبلغ أسعار الفائدة الأساسية حاليًا ١٩.٠٠% على الإيداع، و٢٠.٠٠% على الإقراض، و١٩.٥٠% لسعر العملية الرئيسية.
- بلغ معدل التضخم السنوي العام في مصر ١٤.٥٠% في أغسطس ٢٠٢٦، منخفضًا من ١٤.٩٠% في يوليو ٢٠٢٦، مما أبقى أسعار الفائدة الحقيقية عند نحو ٥.٠٠% في المقابل، ارتفع معدل التضخم الأساسي بشكل طفيف إلى ١٤.٩٠% في أغسطس مقارنةً بـ١٤.٧٠% في يوليو.
- ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٢٨% على أساس سنوي لتصل إلى ٢٩.٧ مليار دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٦، وفقًا للبنك المركزي المصري. وخلال يوليو، قفزت التدفقات بنسبة ٢٠% على أساس سنوي لتسجل ٤.٥ مليار دولار.
- نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤.٩٥% خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنةً بـ٤.٧٥% خلال الفترة نفسها من العام السابق، مدفوعًا بنمو قطاعات التصنيع والسياحة والاتصالات وتعافي نشاط قناة السويس. وتستهدف الحكومة تحقيق نمو يقارب ٥% خلال السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقارنةً بالهدف السابق البالغ ٤.٥%.
- واصلت صافي الاحتياطيات الدولية لمصر اتجاهها التصاعدي، لتصل إلى ٥٧.٢١٥ مليار دولار في أغسطس، مقارنةً بـ٥٦.٢٩٤ مليار دولار في يوليو.

- **متوسط صافي عوائد السندات الحكومية المصرية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦:**
  - سندات أجل سنتين: ١٨,١٥٣%
  - سندات أجل ثلاث سنوات: ١٨,٧٤٥%
  - سندات أجل خمس سنوات: ١٥,٧٦٠%

استراتيجية الدخل الثابت:

تتمثل استراتيجية مدير الاستثمار في الحفاظ على مدد الاستحقاق الحالية والأوزان الاستثمارية القائمة، للاستفادة من مستويات العوائد المرتفعة الناتجة عن التقلبات الحالية في الأسواق، مع زيادة المخصصات للاستثمارات غير الحكومية للاستفادة من تحسن مستويات العائد. كما سيواصل مدير الاستثمار متابعة وتقييم الفرص الاستثمارية الجديدة التي قد تنشأ في ضوء تطورات وظروف السوق.